

اختار

من كل ميتة لا يسيل دمها فلو شككنا في سيل دمها امسح
بمثلها فخرج الحاجة قاله الغزالي في فتاويه ولو كانت تلك
الحيوانات مما يسيل دمها لكانت لادويةها او فيها دم لا يسيل
لصغارها فلما حكم ما يسيل دمها فان غيرته الميتة لكثرها
او طرحت فيه بعد موتها فصدت بحسب جزاها كما جازى به في المتقدم
الشر والحاوي المصيرين ومعلوم قولها بعد موتها فصدت
انه لو طرحها لشخص بلا قصد او قصد طرحها على مكان
اخر فوقت في المباح او طرحها من لا يميز او قصد طرحها
فيه فوقت فيه وهي حية فماتت فيه انه لا يضر وهو ذلك
وان كان في بعض نسخ الكتاب وما نت في فظا هره انها الثلاثة
طرحها وهي حية فيفصل فيها بين ان تقع بنفسه المراد لا يضر
بما علم ان الاتيان بجراد وحيوان فالجاء كده طاهر
لان خلق المباح العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما حصل الانتفاع
او كحل بالظاهر الا ما نعت الشارع على نجاسته وهو المسكر
وحسب المباح وكذا الحيوان كله طاهر لما مر الا ما استغناه الشارع ايضا
صالحه فلا يرد عليه وقد نعت على ذلك بقوله **والجواز** كل طاهر اي طاهر العين
والجواز هو حاله جازية **الطاهر** ولو علم الجواز لم يضر ان احد له
والجواز هو الطاهر اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
وخم له لانه يفسد اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
منه الاصلين بعرضه الدلالة ان الطهارة ما حدثت او حدثت او تكوينة وللحد
حصر انما تنصير اي اعلى الانا والاكرومة فنقيت طهارة الحبل فثبت نجاسته فيه
وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوانات كلها لكثرته ما يلفظ قوله
فنعته اولى **والطاهر** بكسر الخاء المعجمة لانه اسوا حال الحيوان
من اضل لانه لا يفتق بحال ونقص هذا التعليل بالخرات كعظامي
الا عدم بعض التعليل
لانها لا يجرى
مع عدم الانتفاع بها اما هو لا يجرى
اختصاص الانتفاع به انما تنصير

لكن ادعي ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعورض بمذهب
مالك ورواية عن ابي حنيفة انه طاهر ويؤيد النقص بانه
منسوب الي قبله بلا ضرر فيه ولانه يمكن الانتفاع به كحل
شي عليه ولا كذلك الحشرات فيهما **واقول** لا منهما اي من
جنس كل منهما **او من احد** مع الاخر ومع غيره من
الحيوانات الطاهرة ولو ادعى مالك التلويح في ذب وطمة نظيبا
للنجاسة لتولده منها والفرع يتبع الاب في النسب والامر
في الوقي والجرية واشترط في الدين واجاب النكاح والتفريق
للزينة واحقهما في عدم وجوب الزكاة واحقهما في
كل التلويح
بما علم ان الاتيان بجراد وحيوان فالجاء كده طاهر
لان خلق المباح العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما حصل الانتفاع
او كحل بالظاهر الا ما نعت الشارع على نجاسته وهو المسكر
وحسب المباح وكذا الحيوان كله طاهر لما مر الا ما استغناه الشارع ايضا
صالحه فلا يرد عليه وقد نعت على ذلك بقوله **والجواز** كل طاهر اي طاهر العين
والجواز هو حاله جازية **الطاهر** ولو علم الجواز لم يضر ان احد له
والجواز هو الطاهر اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
وخم له لانه يفسد اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
منه الاصلين بعرضه الدلالة ان الطهارة ما حدثت او حدثت او تكوينة وللحد
حصر انما تنصير اي اعلى الانا والاكرومة فنقيت طهارة الحبل فثبت نجاسته فيه
وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوانات كلها لكثرته ما يلفظ قوله
فنعته اولى **والطاهر** بكسر الخاء المعجمة لانه اسوا حال الحيوان
من اضل لانه لا يفتق بحال ونقص هذا التعليل بالخرات كعظامي
الا عدم بعض التعليل
لانها لا يجرى
مع عدم الانتفاع بها اما هو لا يجرى
اختصاص الانتفاع به انما تنصير

لكن ادعي ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعورض بمذهب
مالك ورواية عن ابي حنيفة انه طاهر ويؤيد النقص بانه
منسوب الي قبله بلا ضرر فيه ولانه يمكن الانتفاع به كحل
شي عليه ولا كذلك الحشرات فيهما **واقول** لا منهما اي من
جنس كل منهما **او من احد** مع الاخر ومع غيره من
الحيوانات الطاهرة ولو ادعى مالك التلويح في ذب وطمة نظيبا
للنجاسة لتولده منها والفرع يتبع الاب في النسب والامر
في الوقي والجرية واشترط في الدين واجاب النكاح والتفريق
للزينة واحقهما في عدم وجوب الزكاة واحقهما في
كل التلويح
بما علم ان الاتيان بجراد وحيوان فالجاء كده طاهر
لان خلق المباح العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما حصل الانتفاع
او كحل بالظاهر الا ما نعت الشارع على نجاسته وهو المسكر
وحسب المباح وكذا الحيوان كله طاهر لما مر الا ما استغناه الشارع ايضا
صالحه فلا يرد عليه وقد نعت على ذلك بقوله **والجواز** كل طاهر اي طاهر العين
والجواز هو حاله جازية **الطاهر** ولو علم الجواز لم يضر ان احد له
والجواز هو الطاهر اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
وخم له لانه يفسد اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
منه الاصلين بعرضه الدلالة ان الطهارة ما حدثت او حدثت او تكوينة وللحد
حصر انما تنصير اي اعلى الانا والاكرومة فنقيت طهارة الحبل فثبت نجاسته فيه
وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوانات كلها لكثرته ما يلفظ قوله
فنعته اولى **والطاهر** بكسر الخاء المعجمة لانه اسوا حال الحيوان
من اضل لانه لا يفتق بحال ونقص هذا التعليل بالخرات كعظامي
الا عدم بعض التعليل
لانها لا يجرى
مع عدم الانتفاع بها اما هو لا يجرى
اختصاص الانتفاع به انما تنصير

لكن ادعي ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعورض بمذهب
مالك ورواية عن ابي حنيفة انه طاهر ويؤيد النقص بانه
منسوب الي قبله بلا ضرر فيه ولانه يمكن الانتفاع به كحل
شي عليه ولا كذلك الحشرات فيهما **واقول** لا منهما اي من
جنس كل منهما **او من احد** مع الاخر ومع غيره من
الحيوانات الطاهرة ولو ادعى مالك التلويح في ذب وطمة نظيبا
للنجاسة لتولده منها والفرع يتبع الاب في النسب والامر
في الوقي والجرية واشترط في الدين واجاب النكاح والتفريق
للزينة واحقهما في عدم وجوب الزكاة واحقهما في
كل التلويح
بما علم ان الاتيان بجراد وحيوان فالجاء كده طاهر
لان خلق المباح العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما حصل الانتفاع
او كحل بالظاهر الا ما نعت الشارع على نجاسته وهو المسكر
وحسب المباح وكذا الحيوان كله طاهر لما مر الا ما استغناه الشارع ايضا
صالحه فلا يرد عليه وقد نعت على ذلك بقوله **والجواز** كل طاهر اي طاهر العين
والجواز هو حاله جازية **الطاهر** ولو علم الجواز لم يضر ان احد له
والجواز هو الطاهر اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
وخم له لانه يفسد اذا وقع فيه الحبل ان يتفصله سبع مرات او لاهن بالتراب
منه الاصلين بعرضه الدلالة ان الطهارة ما حدثت او حدثت او تكوينة وللحد
حصر انما تنصير اي اعلى الانا والاكرومة فنقيت طهارة الحبل فثبت نجاسته فيه
وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوانات كلها لكثرته ما يلفظ قوله
فنعته اولى **والطاهر** بكسر الخاء المعجمة لانه اسوا حال الحيوان
من اضل لانه لا يفتق بحال ونقص هذا التعليل بالخرات كعظامي
الا عدم بعض التعليل
لانها لا يجرى
مع عدم الانتفاع بها اما هو لا يجرى
اختصاص الانتفاع به انما تنصير